



المملكة المغربية  
وزارة العدل والحريات

# تشخيص واقع العدالة الجنائية بالمغرب

ورقة تقديمية  
بمناسبة الحوار الوطني  
حول إصلاح منظومة العدالة  
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو-

بغض النظر عن مواطن الضعف التي تهم العدالة برمتها، بما فيها العدالة الجنائية، التي كانت وستكون موضوع حلقات أخرى من الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة (كالنجاعة القضائية والتخليق وتحديث الإدارة القضائية وتأهيل الموارد البشرية....)، سنقف على بعض مكامن الخلل التي تشتكي منها العدالة الجنائية بشكل خاص ولاسيما على مستوى:

- ✓ أولا : التضخم والاكتماظ؛
- ✓ ثانيا : البطء وتدني الجودة؛
- ✓ ثالثا : ارتفاع نسبة الاعتقال الاحتياطي؛
- ✓ رابعا : نقص الأمن القضائي؛
- ✓ خامسا : إشكالات التبليغ والتنفيذ؛
- ✓ سادسا : طبع الأحكام.

## أولاً: التضخم والإكتظاظ:

ترزح المحاكم المغربية تحت وطأة التضخم والإكتظاظ، وهو ما يترتب عنه الكثير من أعطاب العدالة ك: البطء - نقص الفعالية - عدم احترام معايير الجودة - تأخر البت في القضايا - غياب التعمق في النزاعات المهمة - عدم تخصيص الوقت الكافي لبحث وتحقيق القضايا - تدني جودة الأحكام القضائية ...

وتتجسد ظاهرة التضخم والإكتظاظ على عدة مستويات من خلال :

- تضخم النصوص التجريبية والعقابية؛
- التضخم في عدد القضايا؛
- التضخم في عدد الجلسات؛
- ارتفاع نسبة المعتقلين؛
- ارتفاع عدد الطعون في الأحكام.

## 1. تضم النصوص التجريبية والعقابية:

- الإفراط في وضع النصوص التجريبية والعقابية بشكل كبير يكاد يفقد معه القانون الجنائي غايته، من خلال تقرير العقاب على الإخلال بالتزامات قد لا تصل إلى مستوى التجريم باعتبارها اختلالات اجتماعية وسوسيو اقتصادية وليست انحرافات سلوكية؛

- لا يكاد يخلو أي نص قانوني جديد من جرائم وعقوبات إلى درجة تضمين حتى القوانين الإجرائية التي تنظم سير المحاكمات نصوصاً تجريبية وعقابية.

## 2. تضخم القضايا الجزية:

يلاحظ تضخم لعدد القضايا الجزية سواء على مستوى القضايا المعروضة على قضاء الحكم أو التحقيق أو على النيابة العامة:

### أ. على مستوى القضايا المعروضة على المحاكم:

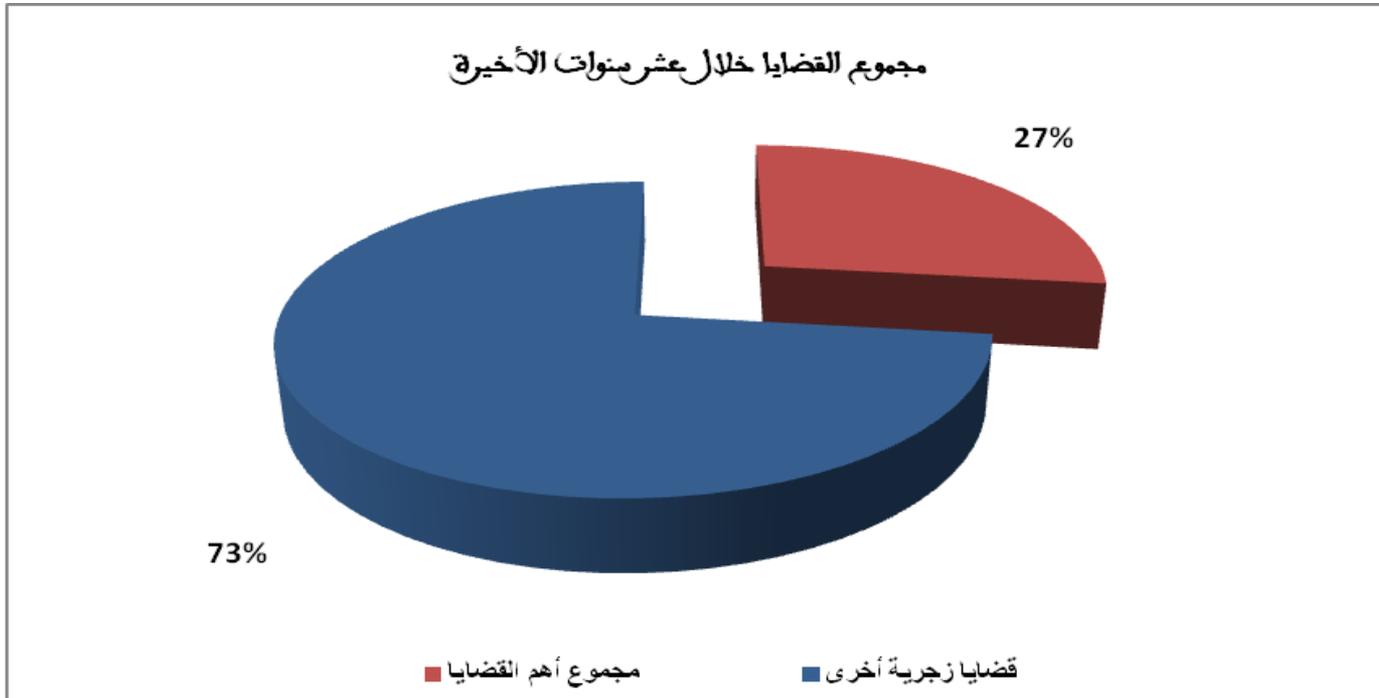
- بلغ معدل نسبة القضايا الجزية مقارنة بالنسبة للقضايا المدنية عن المدة المتراوحة ما بين 2002 إلى 2011 ما مجموعه: 55% جزري؛
  - تراجع هذه النسبة بشكل تدريجي من سنة 2002 إلى سنة 2011 (مثلا من 68% سنة 2002 إلى 57% سنتي 2006 و2007 إلى 39% سنة 2011).
- ❖ وذلك حسب ما يوضحه الجدول الآتي :

## مقارنة القضايا الجزية بالقضايا المدنية خلال العشر سنوات الأخيرة

نسبة الجزية من مجموع القضايا	المجموع العام للقضايا المدنية والجزية	القضايا الجزية	القضايا المدنية	السنوات
68%	2432233	1657238	774995	2002
61%	2792888	1713509	1079379	2003
58%	2692309	1563586	1128723	2004
55%	2718824	1494479	1224345	2005
57%	2865429	1621858	1243571	2006
57%	2339746	1327650	1012096	2007
54%	2452145	1316561	1135584	2008
55%	2505595	1381060	1124535	2009
46%	2633474	1217787	1415687	2010
39%	2554410	992469	1561941	2011
55%	25987053	14286197	11700856	المجموع

## المعدل السنوي للقضايا الجزية المهمة المسجلة خلال 10 سنوات الأخيرة:

- معدل مجموع القضايا الجزية المسجلة سنويا : 1.428.619 قضية سنوياً؛
- معدل القضايا الأهم : 382.324 قضية (27% من مجموع القضايا)؛
- معدل القضايا الأقل أهمية: 1.046.295 قضية (73% من مجموع القضايا).



## إحصاء القضايا الجزية خلال سنوات (2011 - 2002)

النسبة المئوية	المعدل السنوي	المجموع	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	نوع القضايا
6%	88308	883086	79470	80235	84209	85228	67144	103166	124231	69913	96603	92887	الجرائم ضد الأشخاص
5%	66949	669486	76047	67137	57766	59186	68251	68911	84088	53993	66694	67413	الجرائم ضد الأموال
2%	30769	307689	31007	31322	29916	28903	28509	26951	42341	26262	27895	34583	الأسرق والأخلاق العامة
2%	26733	267328	35290	31396	27424	29467	36480	21480	19829	19531	22318	24113	جرائم المخدرات
1%	16268	162679	17891	18821	16592	15327	16141	18341	18616	13562	16163	11225	الأمن والنظام العام
1%	5718	57181	5349	5524	5339	5879	5562	8180	7463	4353	4342	5190	التزوير والتزييف والاستعمال
7%	103176	1031755	123959	118246	110310	110134	101718	99837	94460	82378	102449	88264	جرائم منقمة بمقتضى نصوص خاصة
1%	20677	206767	15573	17842	16160	37430	41069	15777	15167	13909	19882	13958	قضايا العنف ضد المراهق
1%	7121	71209	7397	6818	7340	8748	9433	6298	6669	5650	7557	5299	قضايا العنف ضد الأطفال
1%	16606	166063	17618	17840	16535	17557	20417	17054	17065	16201	12289	13487	قضايا الأحداث
27%	382324	3823243	409601	395181	371591	397859	394724	385995	429929	305752	376192	356419	مجموع أهم القضايا
73%	1046295	10462954	582868	822606	1009469	918702	932926	1235863	1064550	1257834	1337317	1300819	قضايا جزية أخرى
100%	1428619	14286197	992469	1217787	1381060	1316561	1327650	1621858	1494479	1563586	1713509	1657238	المجموع العام

## • تصنيف القضايا الأهم ومعدلها خلال 10 سنوات الأخيرة (2002-2011) :

- المعدل السنوي للجرائم ضد الأشخاص : 88.308 (23% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي للجرائم ضد الأموال : 66.949 (17% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي للجرائم ضد الأسرة والأخلاق العامة : 30.769 (8% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي لجرائم المخدرات : 26.733 (7% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي للجرائم المنظمة بمقتضى نصوص خاصة : 103.176 (7% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي لقضايا الأحداث : 16.606 (4.30% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي للجرائم ضد الأمن والنظام العام : 16268 (4% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي لقضايا العنف ضد المرأة : 7121 (1.83% من القضايا المهمة)؛
- المعدل السنوي لجرائم التزوير والتزييف : 5718 (1.50% من القضايا المهمة)؛

## ملاحظات: ➤

- بلغ عدد القضايا الجزرية خلال العشرية الأخيرة ما مجموعه **14.286.197** قضية بمعدل سنوي يقارب **1.400.000** قضية؛
- سنة **2011** لم تسجل سوى **992476** من بينها **409608** قضية مهمة؛
- استقرار في القضايا المهمة؛
- انخفاض القضايا الأقل أهمية بحوالي **45%**؛
- يرجع الانخفاض إلى دخول مدونة السير حيز التطبيق :
  - دخول مدونة السير : **1 أكتوبر 2010** (3 أشهر) : انخفاض حوالي **160.000** قضية سنة **2010**؛
  - سنة **2011** : انخفاض آخر تجاوز **220.000**؛
  - مجموع الانخفاض تجاوز **380.000** قضية.

السنة	عدد القضايا المهمة	عدد القضايا الأقل أهمية	مجموع القضايا	التغيير
2009	371591	1009469	1381060	-
2010	395181	822606	1217787	163273 -
2011	409608	582868	992476	225318 -
المجموع				388591 -

- انخفض عدد القضايا المسجلة بحوالي **400.000** قضية بعد دخول مدونة السير حيز التنفيذ نتيجة لتفعيل مسطرة الغرامة التصالحية الجزافية ATF بواسطة الأعوان محرري المحاضر ليتقلص عدد القضايا الجزرية المسجلة إلى حدود مليون قضية.

هذا يدفع إلى التفكير في تخليص العدالة الجنائية من قسط آخر من القضايا غير الخطيرة عن طريق إقرار :

1. غرامات إدارية؛

2. بدائل للتقاضي وللدعوى العمومية خارج النظام القضائي (الوساطة، الصلح ...)

3. معالجة الظواهر الإجرامية بالتنسيق بين السياسة الجنائية والسياسات العمومية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

← **ظاهرة زراعة القنب الهندي** : تبدو محدودية المعالجة الجزرية للظاهرة التي لم تنجح في محاصرة الظاهرة رغم الصرامة المتبعة في معالجة قضايا المخدرات (الاعتقال – شدة العقوبات – عدم الاستفادة من العفو في المناسبات العادية).

- 25% من الساكنة السجنية معتقلة من أجل المخدرات : 16923 من 64833 سجينا في نهاية 2011؛

- الموقوفون سنة 2011 من أجل المخدرات : 34188 شخصاً؛

- المبحوث عنهم خلال الأربع سنوات (2008 إلى 2011) : 11787 (حوالي 3000 كل سنة)؛

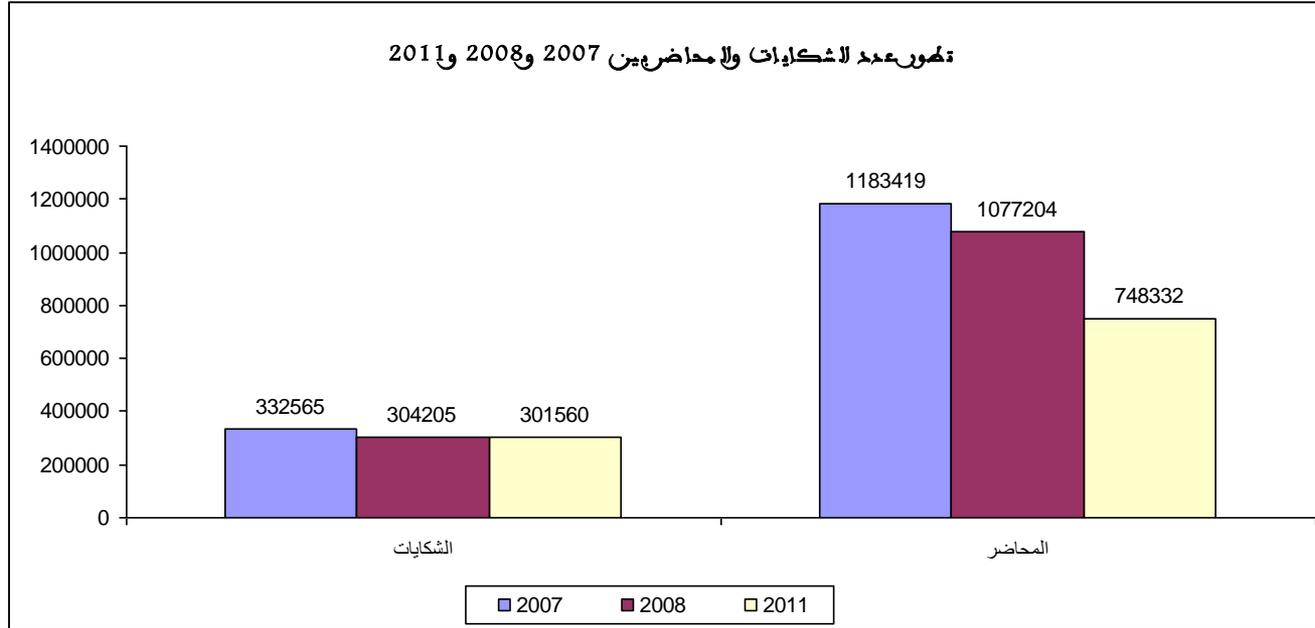
- مما يقدر معه عدد المشتبه في تورطهم في قضايا المخدرات في حدود 37000 شخص سنوياً.

## ب. على مستوى القضايا المعروضة على قضاء التحقيق:

المحاكم	شكاية مباشرة	المصالحة بإجراء تحقيق	المجموع
الابتدائية	301	8509	8810
الاستئناف	267	10905	11172
المجموع	568	19414	19982

## ج. الشكايات والمحاضر المسجلة على مستوى النيابة العامة:

2011	2008	2007	نوع الملف
301560	304205	332565	الشكايات
748332	1077204	1183419	المحاضر
1049892	1381409	1515984	المجموع



- معدل الإجراءات لكل قاضي : حوالي 2000 شكاية ومحضر؛
- المعدل اليومي للشكايات والمحاضر : حوالي 3000.

### 3. تضخم عدد الجلسات الزجرية : (إحصاء 2012)

#### ➤ على الصعيد الوطني :

**عدد الجلسات الزجرية سنويا : 61204 جلسة.**

• المعدل الأسبوعي للجلسات: 1194 جلسة؛

• المعدل اليومي للجلسات: 238 جلسة؛

• توظف الجلسات الزجرية حوالي 1200 قاض أي (40% من القضاة العاملين بالمحاكم)، بالإضافة إلى حوالي 550 عضو للنياحة العامة، وهو ما يرفع عدد القضاة العاملين بالقضاء الزجري إلى حوالي 1750 قاض للحكم والنياحة العامة.

#### ➤ على صعيد الدوائر القضائية :

**المعدل الوطني لكل دائرة قضائية استئنافية : 2914 جلسة.**

**11 دائرة قضائية أعلى من المعدل الوطني :**

- 6240 جلسة : الدار البيضاء؛

- 5000 جلسة : الرباط وأكادير؛

- 3484 جلسة : فاس-طنجة-القنيطرة-مراكش-مكناس-آسفي-بني ملال-وجدة؛

**10 دوائر قضائية أقل من المعدل الوطني:**

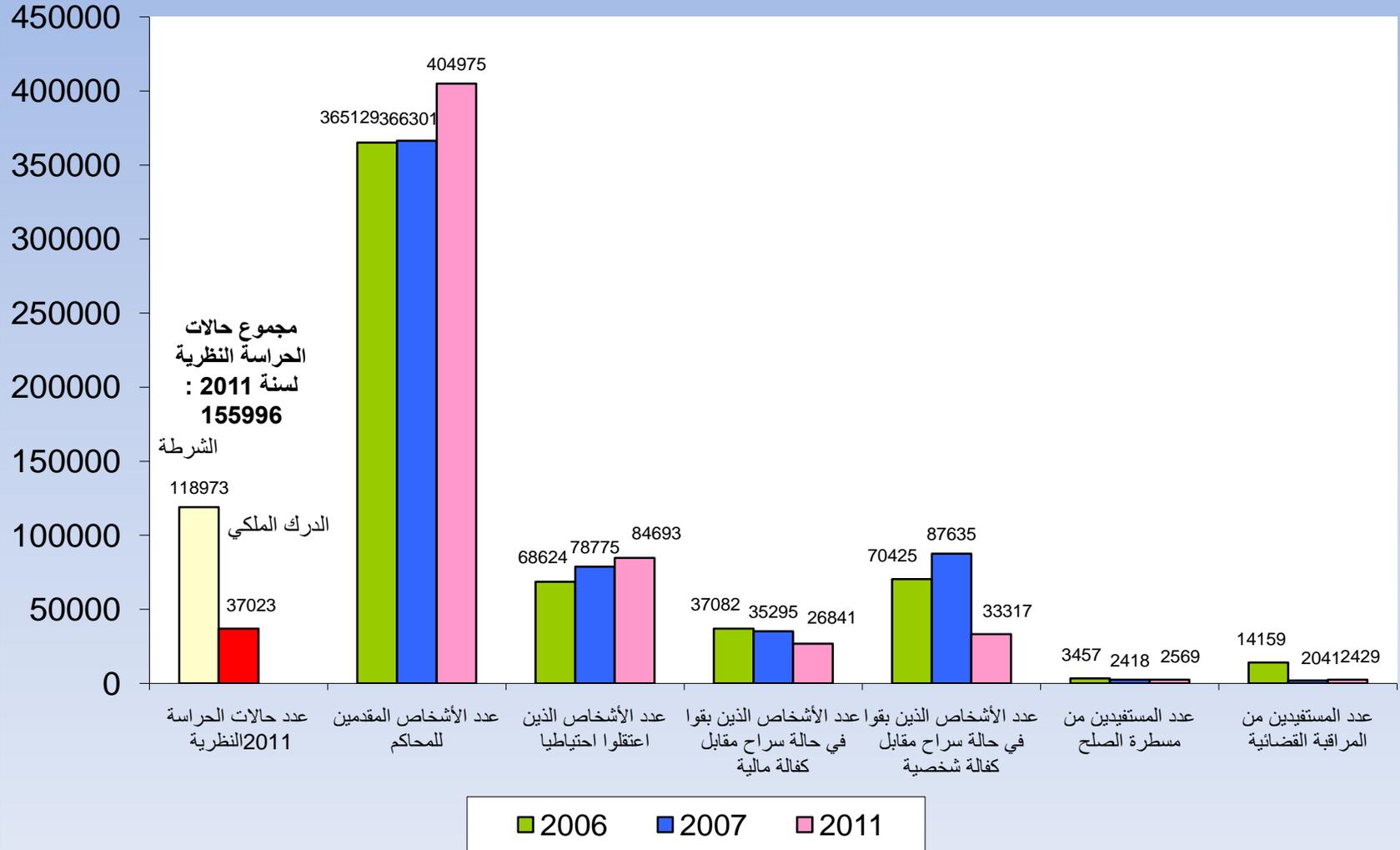
- أقل من 2000 جلسة أدناها بأقل من 1000 جلسة ( الحسيمة).

#### 4. ارتفاع نسبة الاعتقال الاحتياطي:

رغم الطابع الاستثنائي لتدبير الاعتقال الاحتياطي فإن الواقع يعكس اللجوء المفرط له على مستوى الممارسة القضائية حسب ما تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة، الأمر الذي يطرح أكثر من تساؤل حول أسباب هذا الوضع والحلول الكفيلة بالحد منه.

## المقررات القضائية المتخذة في حق الأشخاص المقدمين للنيابات العامة وقضاة التحقيق

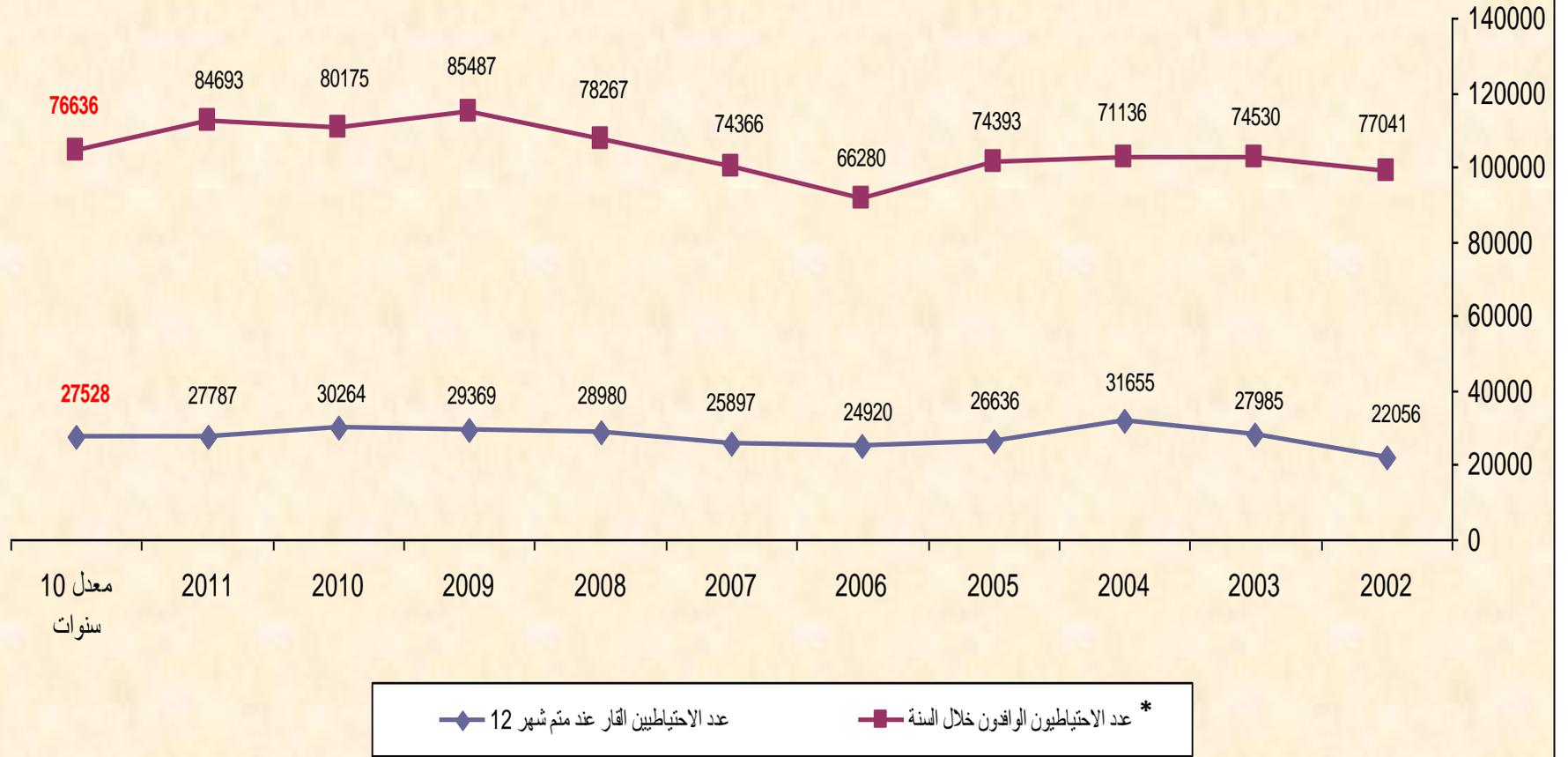
خلال سنوات 2006-2007-2011



## توزيع المعتقلين الاحتياكيين حسب المحاكم بتاريخ 2011.12.31

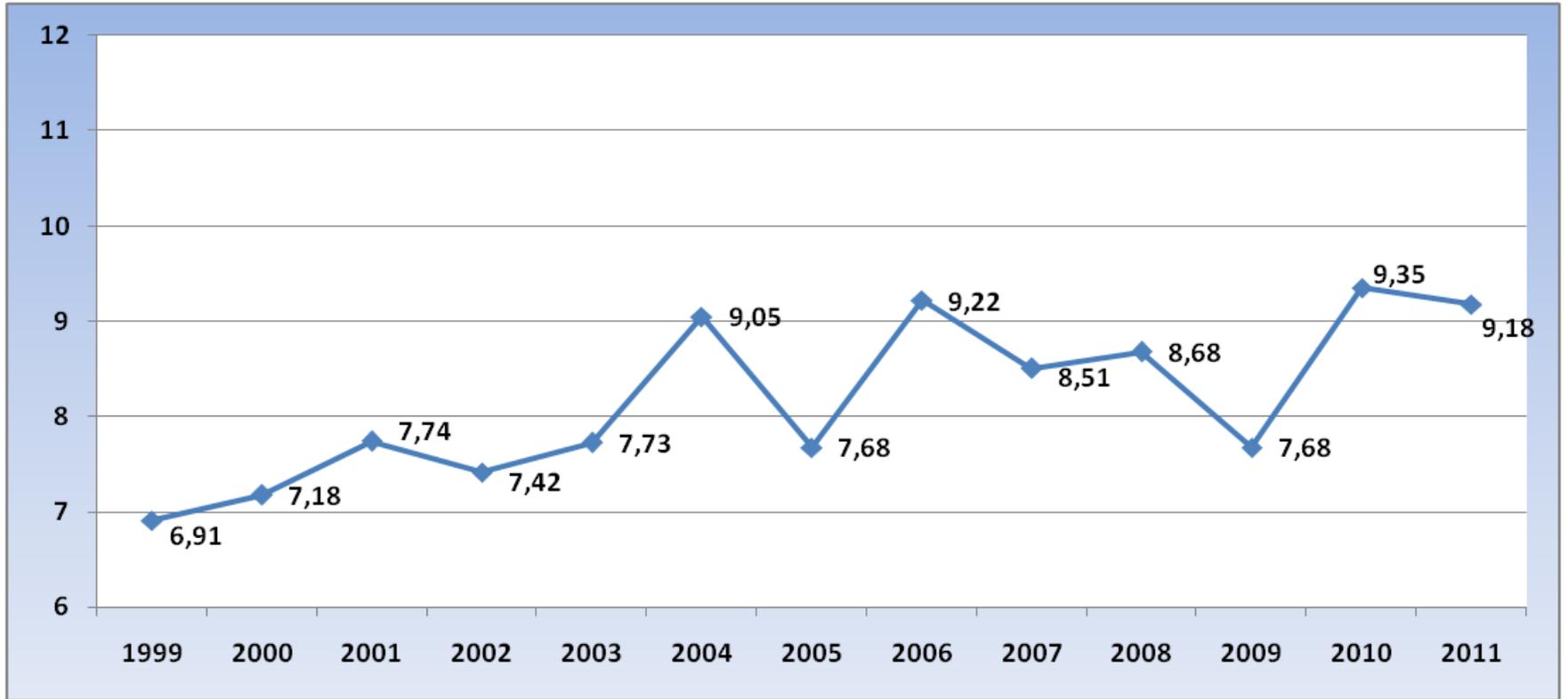
محكمة النقض		محاكم الاستئناف										المحاكم الابتدائية					
الصمن بالنقض		داخل أجل الصمن بالنقض		غرف الجنايات امتتافيا		غرف الجنايات ابتدافيا		التحقيق		غرف الجنم الاستتافية		داخل أجل الصمن بالاستتاف		التحقيق		الغرفة الجنحية	
إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ
24	1663	24	1346	99	4951	121	4879	95	3142	288	6349	36	801	50	612	126	2864
1687		1370		5050		5000		3237		6637		837		662		2990	
<b>1687</b> (6%)		<b>21294</b> (78%)										<b>4489</b> (16%)					
27470																	المجموع
(42.37% من مجموع السجناء في نهاية السنة)																	

تطور عدد الاحتياطين (العدد القار عند متم شهر 12 والوافدون خلال السنة)



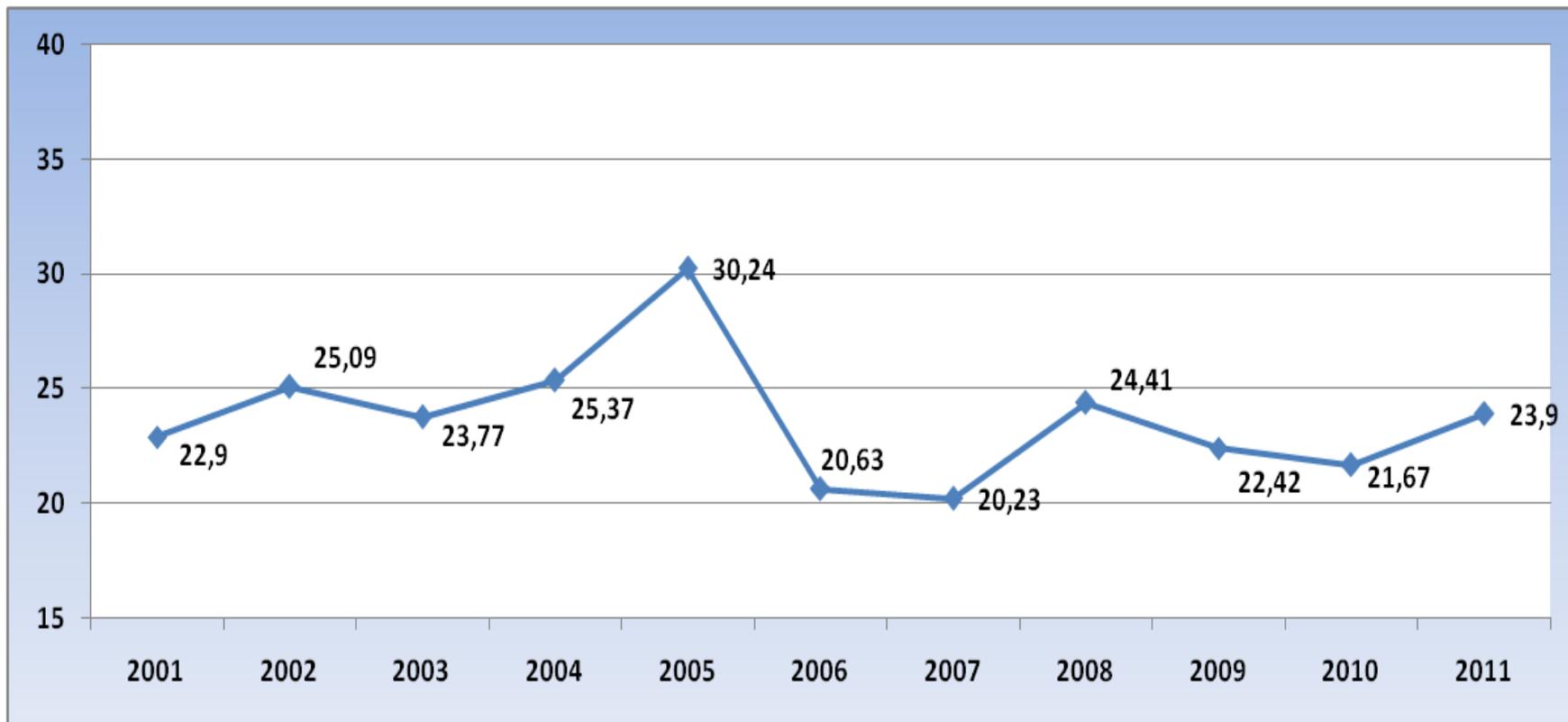
\*: لا يشمل الوافدين لتنفيذ العقوبة أو لقضاء الإكراه البدني

## تصور معدل مدة الاعتقال (بالشهور)



معدل مدة الاعتقال = عدد المعتقلين في تاريخ قار x 12 / عدد السجناء الوافدين خلال السنة

## تطور نسبة الاحتياكيين المفرج عنهم من مجموع الوافدين الاحتياكيين



•قرارات الإفراج تشمل البراءة؛ عدم المتابعة؛ السراح المؤقت؛ سقوط الدعوى العمومية؛ الغرامة؛ الإعفاء من المسؤولية؛ وقف التنفيذ...

المعدل : 21%

## قرارات الإفراج لأسباب غير نهاية العقوبة (2011)

النسبة	العدد	سبب الإفراج
3.3% من مجموع المعتقلين احتياطيا خلال السنة	2804	• البراءة
” ” 6.3%	5347	• السراح المؤقت
” ” 10.15%	8599	• الحكم موقوف التنفيذ
” ” 2.0%	1695	• أسباب أخرى (عدم المتابعة؛ السراح المؤقت؛ سقوط الدعوى العمومية؛ الإعفاء من المسؤولية؛ الحكم بغرامة فقط)
21% من مجموع المعتقلين احتياطيا خلال السنة	18445	مجموع قرارات الإفراج

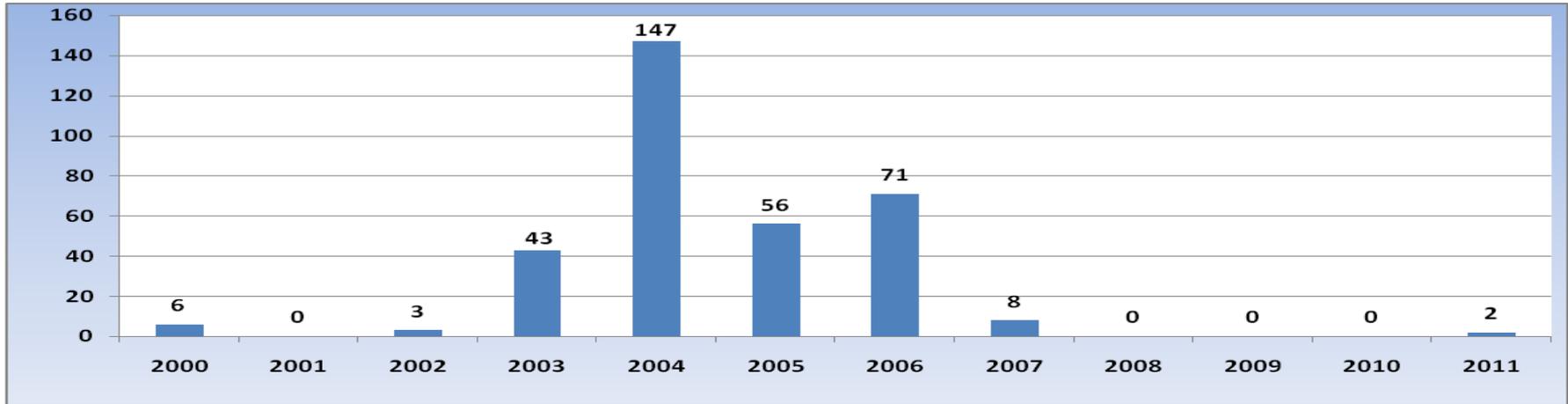
## المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدّة (أقل من 6 أشهر)

سنة 2011 : 17362 أي 20% من المعتقلين احتياطيا خلال السنة

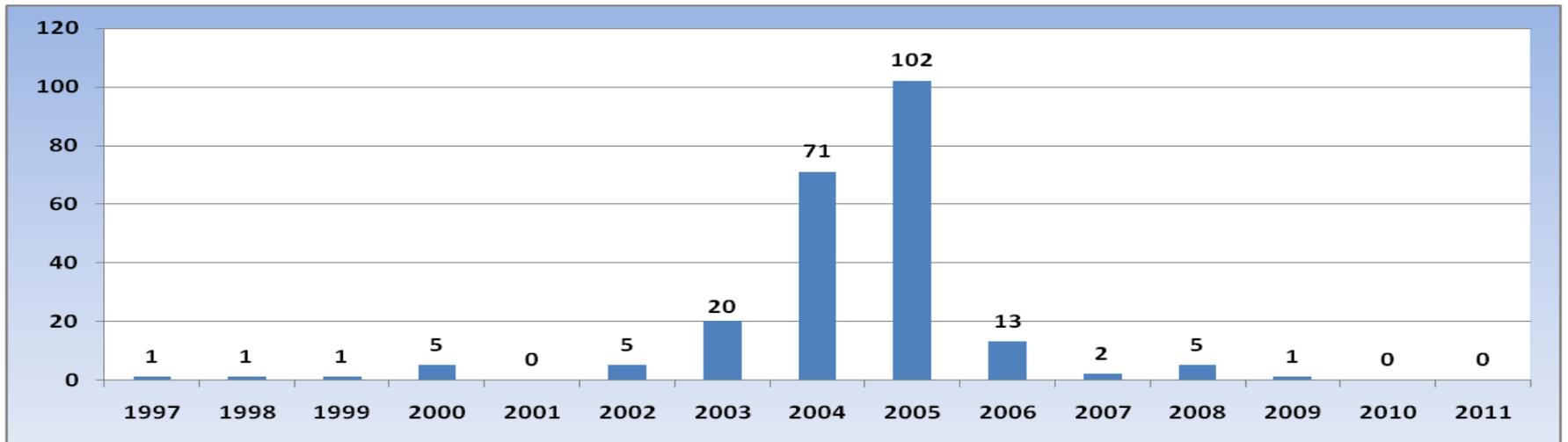
قرارات الإفراج+العقوبات القصيرة = 35807 = 42% من المعتقلين احتياطيا خلال السنة (84693 معتقلا)

## الآليات القانونية المتبعة للإفراج

عدد المعتقلين المستفيدين من الإفراج المقيد بشروط منذ سنة 2000



عدد المعتقلين المفرج عنهم تطبيقا لمقتضيات الفصل 53 من القانون الجنائي



## 5. ارتفاع عدد الصعوز في الأحكام (سنة 2011) :

النسبة	العدد	نوع الصعوز
-	157127	الامتتاف
-	14194	النقض
18% من القضايا المحكومة	171321	المجموع

## ثانياً : البصء وتدنى الجودة :

لا تتوفر أي دراسة حديثة واقعية عن أعمار الملفات بالمحاكم، وباستثناء قضايا المعتقلين التي تعرف سيراً طبيعياً (غير بطيء) ولاسيما في المحاكم الابتدائية. فإن باقي القضايا تعرف ببطأ ملحوظاً، أو على الأقل تشهد فوارق كبيرة بينها حيث تحكم بعض القضايا داخل بضعة أسابيع في حين يستغرق البت في قضايا أخرى عدة سنوات : (وضعية المحكمة الابتدائية بالناظور التي تبين أن بعض الملفات الزجرية الرائجة بها تعود لسنوات 1998 و 1999 وسنوات 2000. رغم أنها تعقد أربع جلسات أسبوعية للنظر في قضايا الجنحي العادي ويبلغ معدل الملفات المدرجة بكل جلسة ما بين 250 و 300 ملفاً).

ويبدو من دراسة أنجزتها المديرية على عينات من الملفات خلال سنتي 2006 و2007 أن أغلب القضايا يصدر فيها الحكم داخل أجل سنة (بالنسبة لمستوى واحد من درجات التقاضي). وقد شملت الدراسة حوالي 470.000 ملفاً سنة 2006 وحوالي 620.000 ملفاً سنة 2007. وتبين منها ما يلي :

معدل السنتين	النسبة سنة 2007		النسبة سنة 2006		مدة البت
68.19%	70.91%	53%	65.58%	48%	شهر فأقل
		9.61%		9.21%	بين شهر وشهرين
		8.30%		8.37%	بين شهرين و3 أشهر
24.92%	21.95%	9.76%	27.9%	14.01%	بين 3 أشهر و6 أشهر
		12.19%		13.89%	بين 6 أشهر وسنة
3.87%	2.83%	1.62%	4.92	2.92%	بين سنة وسنة ونصف
		1.21%		2%	بين سنة ونصف وستين
0.88%	0.61%	0.61%	1.16%	1.16%	أكثر من ستين

## ثالثاً : نقص الأمن القضائي

- تباين الاجتهاد القضائي بالنسبة لنفس النوع من القضايا: حسب المحاكم، وداخل محكمة واحدة حسب اختلاف الغرف أو الهيئات التي تبت في هذه القضايا وأحيانا داخل غرفة واحدة بالنسبة لقضايا متطابقة.
  - الوضع الذي يؤثر سلبا على استقرار المعاملات ويؤدي بالتبعية إلى التأثير على الأمن القضائي للمواطن والمتقاضي ويفقدون الثقة المفترضة في النظام القضائي والتي من شأنها إشعار المتقاضي بالأمن على حقوقه ومصالحه وممتلكاته.
- لذا فإن الوضع أصبح يتطلب مجهوداً جباراً على صعيد تدريس الاجتهاد القضائي وتعميمه ونشره، وتحسيس الجهات القضائية بضرورة الاهتمام به. وعند الاقتضاء خلق آليات حقيقية لضبطه، تتصدى للاختلافات المرصودة ومعالجتها، مع استعمال التكنولوجيا لإعلام القضاة والمحامين بالاجتهادات القضائية الحديثة في إبانها بعد تدقيقها من طرف آليات مختصة تنشأ لهذه الغاية.

## رابعاً : التبليغ والتنفيذ

يعتبر تبليغ الاستدعاءات وتنفيذ الأحكام الزجرية من أكبر المعوقات التي تواجه العدالة الجنائية. ورغم تنوع القائمين بهما (أعوان المحاكم والمفوضين القضائيين والسلطات الإدارية والمصالح الأمنية) فإن أغلب حالات البطء وعدم الفعالية سببها تعثر التبليغ وتعذر التنفيذ، وهو ما يستدعي استحضار هذين الموضوعين في صلب الإصلاح.

### 1. التبليغ :

- عدم وجود دراسة إحصائية دقيقة عن نسبة الملفات التي يتم تأخير البت فيها بسبب تعثر التبليغ. ولكن المهنيين يعزون كل تأخير لانعدام التبليغ؛
- تعثر التبليغ عن طريق الأعوان القضائيين خلال السنوات الأخيرة بسبب موقفهم من التعرف التي كانت مخصصة له.
- مشاكل التبليغ متعددة وسيخصص لها محور بندوة مراكش.

## 2. التنفيذ :

### ➤ تنفيذ العقوبات السالبة للحرية :

- يجهل عدد الأحكام الصادرة بعقوبات سالبة للحرية.
- أما الأحكام المنفذة فهي :

- بالنسبة للمعتقلين الاحتيابيين : 100% من المحكوم عليهم المعتقلين ينتقلون مباشرة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة عليهم؛
- بالنسبة لغير المعتقلين احتياطياً : معدل 3159 حكماً منفذاً كل سنة، بالنسبة للسنوات العشر الأخيرة كالتالي :

المنفذ	السنة
<b>8136</b>	<b>2002</b>
6089	2003
5840	2004
3525	2005
1609	2006
1156	2007
1842	2008
<b>106</b>	<b>2009</b>
1082	2010
2204	2011
<b>31589</b>	المجموع
<b>3159</b>	المعدل السنوي

## ➤ الغرامات :

- لا يتوفر إحصاء عن الغرامات المحكوم بها التي أصبحت واجبة التنفيذ.
- الغرامات المتحمل بها حوالي 30.117.072 درهما سنوياً (6.023.414.474 درهماً خلال 20 سنة -1993/2012).
- الغرامات المنفذة حوالي 10.158.137 درهماً سنوياً (2.031.627.421 درهماً خلال نفس المدة أي 33% من المبالغ المتحمل بها).

## ➤ عقوبة الإعدام :

- مجموع عدد المحكوم عليهم بالإعدام بالسجون المغربية إلى غاية 2012/09/17 : 111 (من بينهم سيدتان)؛
- مجموع عدد الأحكام بالإعدام سنة 2011 : 4 أشخاص؛
- آخر تنفيذ لعقوبة الإعدام بالمغرب : 09/08/1993؛
- مجموع عدد النصوص المتضمنة لعقوبة الإعدام : 49 فصلاً (33 بالقانون الجنائي و16 بقانون العدل العسكري).

## خامسا : نصيب الأحكام

• تبين من دراسة أنجزتها المديرية خلال الربع الأول من سنة 2011 أن :

✓ عدد القضاة المعنيين بطبع الأحكام والملتمسات والمقررات : 2744

✓ حوالي 2000 قاض يحتاجون لتكوين (أكثر من نصف عدد قضاة المملكة)

✓ 1172 لم يعبروا عن الرغبة في تعلم الطباعة (147 من بينهم سنهم أقل

من 40 سنة).



المملكة المغربية  
وزارة العدل والحريات  
مديرية الشؤون الجنائية والمفوضيات  
مركز الدراسات والأبحاث الجنائية

# مجلة الشؤون الجنائية

مجلة فصلية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات والمعطيات الإحصائية والعمل القضائي والنصوص القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة بالمجال الجنائي

عدد خاص بمناسبة الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة

"العدالة الجنائية بالمغرب: أرقام ومعطيات"

العدد الثاني أكتوبر 2012

منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية

شكر على حسن إصغائكم